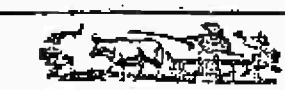

شؤون مصر الاقتصادية والاجتماعية

حول خطاب العرش

١ — البنك الزراعي

ذكرت الوزارة الحالية في خطاب العرش، وهو بيان خطتها، انها ستساعد على انشاء بنك زراعي وانه لفت انظار رجال الحل والعقد الى حقيقة واقعة تجاهلها كل الذين حاولوا اصلاح حالتنا الاقتصادية من قبل ولذلك نجدهم قد اخفقوا

يجب ان لا نتجاهل امرين : اولهما ان فلاحنا مثقل بالديون . وثانيهما ان هذا الفلاح سيضطر الى الاستدانة الى امد غير قصير. وكأن الحكومات المتابعة تعمدت تجاهل الامر الاول فبذلت جهدها لمنع ما سيكون لا لاصلاح ما هو كائن . فكل ما تقوم به الحكومة هو تسكين الالم وايقاف الداء عند حدّ ولكنها في ظنها انها تعمل حقيقة لايقاف الداء بحقنة اعظم خطأ

ان سياسة المحصول الواحد التي نحن مجبرون على اتباعها هي اهم الاسباب الباعثة على هذه الازمات المتوالية التي يعانيها القطر بين آن وآخر. فمجلس مباحث القطن يعمل باموال مصر في الارض المصرية لمصلحة لنكشير فالتربة المتخبة يجب ان تلائم آلات لنكشير والتجارب الفنية يقوم بها طائفة من الانكليز تحت ارشاد جمعية زراعة القطن البريطانية (The British Cotton Growing Association) فنحن ننتج بالتوصية لمستهلكين معينين وليس للسوق . ولذلك نجد التزاحم في الطلب محدوداً غير مطلق كما يجب ان يكون وبذلك وضع الزارع المصري تحت رحمة الصانع البريطاني المطلقة . والبرهان على ذلك أننا نجد القطن المصري لا يتأثر من تقلقل سعر القطن الامريكي الاّ عند الهبوط فكلما سقط سعر الامريكي بنطاً سقطت اسعارنا عدة بنوط بعكس الحال اذا ارتفع الامريكي فان ارتفاع اسعار محاصيلنا تكاد تكون معدومة بالقياس الى الارتفاع هناك

والجهل الفلاح وطمعه اثر كبير ايضاً في هذه الازمات لانهُ لا يعرف كيف يدبر ماليتهُ ولسوء الحظ نجده متفائلاً اكثر مما يجب ان يكون. ولذلك ينفق ما عنده وما عند غيره بلاحساب مؤملاً السداد في المستقبل وليس من ايراد غير ايراد القطن. يستدين الفلاح بأي فائدة لأن املهُ في اسعار السنة الآتية كبير ولأن املهُ في وفرة المحصول المقبل عظيم

وبذلك يتحمل القطن اكثر كثيراً مما يقدر عليه فيخيب امل الفلاح الى أمد ويهب بعده للاقتراض بدلاً من ان يسعى الى تسوية خسائره . ولو كان الفلاح يفهم شيئاً من مبادىء الاقتصاد لعرف كم يكلفه المحصول حتى يبيع منهُ بربح مقداراً كافياً لسد احتياجاته النقدية في الانفاق على المحصول القادم . ولكن طمعه يدفعهُ الى امساك يده عن البيع دون تبصر مؤملاً في السعر الخيالي الذي يحلم به واذا به يواجهُ الحجز او يضطرُّ الى الاستدانة من جديد

فالمنتج والحالة هذه جاهل وصفوفه غير منظمة في حين ان الصانع متعلم ومنظم الصفوف . الاول فريسة المرابي الذي يقدم له حاجته بسهولة وبكلام معسول حتى اذا ما اتى المحصول انقلب عليه وألحف في المطالبة مخيراً اياه بين امرين اما بيع محصوله للصانع بسعر منخفض او ان يجدد دينه بفائدة يتوه عن حملها . والفلاح المسكين الطباع المتفائل يلجأ دائماً الى التجديد منتظراً الربح من سعر القطن في العام المقبل

وفلاحنا كسائر الفلاحين مغرم بحيازة الأرض فهو يتوسل بكل الطرق لشراء الأرض مثلهم ولكنهُ يجهل كيف يسدد ما عليه لانهُ يندفع الى وسيلة هي الاقتراض

هكذا تراكمت الديون على الفلاح وأصبح دخله غير كاف لسداد الاقساط . هذه هي البلية الكبرى التي تجاهلتها الحكومات المتعاقبة وأخذت تنظر الى الامام متجاهلة الهوة التي تحت قدميها . فهي تساعد الفلاح دائماً على عدم زيادة قروضه في المستقبل ولكنها لم تتريث لتفكر في كيف يمكنهُ ان يسدد الاقساط المستحقة عليه وهي تزيد عن ايراده حتى تتلافى الدائم الحقيقي لهُ على الاقتراض وهو الموازنة بين الايراد والمطلوب . فالسلف الحكومية تهون على الزارع مسألة شراء بزرته وسماده لانتاج المحصول دون ان يلتجىء الى المرابين وهذا جميل منها ولكن اليس هو مجبر على الالتجاء اليهم لافتراض الفرق بين ايراده وديونه فما الذي تكون قد عملتهُ الحكومة لهُ اذن

ولحلّ هذه المسألة يجب ان يُنشأ بنك زراعي وطني برأسمال قدره مليونا جنيه تدفع الحكومة منهُ ٧٥٠٠٠٠ جنيه ويدفع بنك مصر و«شركة تجارة وحليج القطن» و«شركة النقل والملاحة» و«شركة نسج وغزل القطن» وهي من منشآت البنك مبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه ثمن اسهم . واما المليون جنيه الباقية فتطرح للاكتتاب العام (الوطني) وبذلك يتيسر جمع رأس المال . وللحكومة الحق ان تحتفظ لنفسها بثلاثة اثمان مجلس المديرين ولبنك مصر الحق في الاحتفاظ بثلث عدد المديرين واما النصف الباقي من المديرين فيعين بالانتخاب العام من بقية المساهمين وهؤلاء المديرون ينتخبون من بينهم رئيسهم ونائبهُ

الخطوة الثانية المطلوب من الحكومة تنفيذها هي ان تودع في البنك المذكور

٠٠٠ و ٧٥٠ و ٣ جنيه الباقية من اعتماد الملايين الاربعة المخصصة في احتياطيها للاقراض على الحبي وكذلك مبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢ جنيه اعتماد تسليف الجمعيات التعاونية. ويجير البنك المذكور على تسيير ايراده المخصص للاوراق المالية في شراء الاوراق الحكومية واوراق بنك مصر ومنشآته وغيرها من الهيئات المصرية المضمونة. بقي علينا ان نسأل كيف يستغل البنك الزراعي هذه الاموال. يجب ان يفتح البنك ابوابه على مصراعيها للتسليف بضمان وان يحرض الاهلين على الالتجاء اليه لتسوية ديونهم مع المرابين. مثلا رجل مدين بالف جنيه مقسطة فاذا حان ميعاد دفع القسط وليكن مائة جنيه ولم يكن لدى المدين الا خمسين جنيهاً يدفع البنك عنه الباقي نظير رهن واذا ما تمركزت الديون في البنك الزراعي يحق للبنك اقتطاع جزء من ملك المدين يعادل الدين الذي عليه وبذلك يظل القسم الباقي من الارض ملكاً لصاحبها وخالياً من الديون ففي حالة مالك خمسة فدادين او اقل له مثل هذه العلاقة مع البنك يبيع البنك الجزء المستقطع منه له باقساط حتى يسترجع المالك ارضه

ثانياً يكون عمل البنك الثاني ايضاً تصفية ديون متوسطي الحال من الملاك واقتطاع اراض بما يساوي ديونهم وبيع هذه الاراضي لمن ليس له ملك من المزارعين اولئك الذين يملكون اقل من فدان بشرط ان لا يزيد ممتلكات الفرد عن خمسة افدنة وبالطبع ان يكون هذا البيع بالتقسيط

وهناك خطوة اخرى يجب على البنك القيام بها وهي شراء الاراضي البور واعدادها لتكون زراعية صالحة او مراعي لتربية المواشي. ويحتاج هذا الامر الاخير الى شق الترع وحفر المصارف وتسوية الارض ومد الطرق الحديدية الضيقة وبناء العزب الخ مما تفعله شركات الاراضي

اعلم ان هناك مساحات غير قليلة قابلة للاصلاح الزراعي فعلى البنك ان يبحث عنها ويثمر امواله فيها. سبق لي ان اظهرت في هذا المقال ان على البنك انشاء المراعي في الاماكن التي لا تصلح الا لذلك — في البراري مثلاً — وكذلك على البنك ان يشجع زراعة محاصيل اخرى غير القطن في الاملاك التي يحوزها فالارز والفاكهة والكتان وغيره كلها ترد الى هذا القطر ويمكن ايجادها فيه. كذلك يجب ان نفكر باهتمام في مسألة استعمار السودان الجزء الذي لا يتجزأ من مصر فان تكاثر السكان في مصر يوجب علينا ايجاد منفذ للهجرة حتى لا تهب العواصف الاجتماعية في وادي النيل الهادىء واني لنا بمكان اصلح لذلك من سوداننا

٢ — الاصلاح الاجتماعي

لم يتم خطاب العرش اهتماماً خاصاً بموضوع الاصلاح الاجتماعي بين الريفيين المكونين للسواد الاعظم من الامة. ان فلاحنا بلا مواربة مخاطل جاهل عائش عيشة غير صحية ومتواكل. حقيقة ان الحكومة اخذت تنشر التعليم الاولي بين الفلاحين ولكن خطاب

الرش لم يهتم بهذه المسألة اهتماماً خاصًّا كما كان الواجب. وكل ما عندي ينحصر في التوصية بوجوب جعل هذه المدارس مركزاً لنشر فكرة الاصلاح الاجتماعي بين ناشئة المزارعين ويجب ان لا انسى توجيه النظر الى وجوب تعليم مبادئ التعاون وفن مسك الدفاتر فيها

كذلك نشطت مصلحة الصحة منذ اعوام الى نشر الدعوة الصحية بواسطة السينما ولكن مجهودها ضيق النطاق واثره يكاد لا يذكر. فالواجب ان يعم نشر هذه الدعوة وان يخصص لكل بضعة مراكز موظفاً خاصًّا لنشر الدعاية الصحية. كذلك يجب ان يقوم اطباء الحكومة في الريف بنشر مبادئ الصحة مع الاكثار من المستوصفات والمستشفيات الريفية. والمدارس الالزامية هي خير مكان يبثُّ فيه رجال الصحة نظام المعيشة الصحية

يجب على الحكومة ان تهتم برفع مستوى الفلاح العقلي فهي الى اليوم لم تحرك ساكناً نحو تنظيم المحاضرات المتنقلة وهي لا تحثُّ موظفيها قط على الخطابة بين الناس — كلٌّ في فنه — لتبصيرهم بوجوب الاقتصاد والاحتفاظ بوعودهم ودفع ما عليهم. يجب على الحكومة ان تعوّد الفلاحين الاعتماد على ذواتهم

حقيقة احتجل من توجيه هذه الطلبات كلها الى الحكومة ولكن ما الذي افعله والامة لم تهتم حتى الآن ولن تهتم الى امد ليس بقصير بالمشروعات الاجتماعية. ان كافة الامم تكوّن من اضعها جمعيات لنشر الثقافة بين طبقات الفلاحين ويساعد الموظفون والطلبة هذه الجمعيات في مجهودها كما تفعل الجامعات والحكومة حتى لقد اصبح لهذا الدرس علم خاص يدعى «علم الاقتصاد الريفي»

ليس في الارياف شيء اسمه نادٍ وليس لطبقة المتعلمين اثر في ترقية عقل الفلاح ومعيشته واخلاقه. اذكر لهذه المناسبة اني عرضت ذات مرة فكرة انشاء نادٍ في ناحية من نواحي القطر فكأني كنت اتكلم بالطير وغليفية ولم يتيسر لي تفهيمهم ما اقوله وأظهروا دهشتهم وهم يقولون ولمَ نطلب طبيب المركز ليلقي خطاباً فهل نحن مرضى ولمَ نستجلب القاضي لتكلم معنا ونحن لم نجرم. حقيقة هذه الحالة سيواجهها موظفو الحكومة اذا عيّنت اناساً لتنظيم الأندية في الارياف ولكن التكرار والصبر يعلمان الناس شيئاً كثيراً وهذا ما لم يسعدني الحظ بالقيام به لان زيارتي للجهة كانت عارضة ولم تتكرر حتى تمر

أطالب بانشاء فرع للاصلاح الاجتماعي بين الفلاحين ولا بدَّ ان يكون نجاح هذا القسم عظيماً اذا قامت به وزارة الاوقاف بمال الخيرات. فان اصلاح البؤس لا يخرج عن كونه احساناً. فبلادنا محتاجة الى بعثات متنقلة بين الفلاحين لنشر الافكار الحديثة بينهم وتهذيبهم ولترشدهم الى خير السبل الواجب اتباعها

عمر عنايت